 إطار مقتترح للتقرير عن إدارة المخاطر كمدخل
لدعم تقارير الأعمال المتكاملة

د. عيد محمود ابوزيد
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة بني سويف
إطار مقترح للتنقير عن إدارة المخاطر كمداخل لدعم تقارير الأعمال المتكاملة

د. عبد محمود ابوزيد

الملخص:

هدف البحث:

يسارب البحث الفكر المحاسبي المعاصر في مجال المحاسبة المالية وخصوصاً بتقارير الأعمال المتكاملة. ويعتبر إنشاء مجلس لتفاوت التقارير المتكاملة الدولي (IRC) وإصداره لإطار اعداد ذلك التقارير والذي يمثل الإصلاح عن المخاطر وإدارتها أحد محاربه، ولذا استهدف البحث الحالي وضع إطار مقترح للتنقير عن المخاطر وإدارتها يتضمن عدة محاور تحدت مبادئ، ومبحث، ومحبحة التقرير عن إدارة المخاطر كمداخل لدعم تقارير الأعمال المتكاملة.

المنهجية:

تعتمد منهجية البحث على دراسة نظرية تحايلية مقارنة بالإصدارات المهنية وفنية ذات الصلة بالتنقير عن المخاطر وإدارتها في مصر، ألمانيا، أستراليا، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، والمستوى الدولي.

النتائج والتوصيات:

توصل البحث إلى إطار مقترح للتنقير عن إدارة المخاطر يساهم في تلبية احتياجات أصحاب المصالح، ويدعم الفكر المحاسبي المعاصر في مجال تقارير الأعمال المتكاملة، وإمكانية الاستفادة منه لكل من الشركات، والجهات المنظمة للمهنة والمعنى بوضع المعايير المحاسبية.

الإضافية العلمية:

وضع إطار مقترح لتنقير الإدارة عن إدارة المخاطر مبرر وموثق علمياً، وذلك بالاستناد إلى دراسة مقارنة للإصدارات المهنية والفنية والتشريعية في مصر والدول المتقدمة، والذي يتضمن مفهوم، أهداف، مبادئ، شكل، ومحتوى ذلك التقرير.

الكلمات المفتاحية:

التقرير عن إدارة المخاطر، تقارير الأعمال المتكاملة، إطار مقترح، الإصدارات المهنية.

* مدرس بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة بني سويف
Proposed framework for the risk management report as approach to support integrated business reports

* Dr. Eid Mahmoud Abo Zaid

Abstract:

Research aim:

This research is in keeping with the contemporary accounting literature in the field of financial accounting for integrated business reports with the establishment of an International Integrated Reporting Board (IIRC) and the issuance of the framework for the preparation of such reports, which including the disclosure risk management, and therefore this research aimed to developing a proposal framework for the risk management report that includes several axes outlining the principles, format and content of the risk management report as an approach to support integrated business reporting.

Methodology:

The research methodology is based on a comparative analytical theoretical study of professional and technical publications relevant to the risk management report in Egypt, Germany, Australia, England, the United States of America, and the international level.

Conclusions and recommendations:

The research has reached a proposed framework for the risk management report that contributes to the needs of stakeholders, supports contemporary accounting literature in the field of integrated business reports, and can be used for both companies and the professional regulators involved in accounting standards development.

Research originality:

A proposed framework for the management report on risk management is justified and scientifically documented, based on a comparative study of professional, technical and legislative issuances in Egypt and developed countries, which includes the concept, objectives, principles, format and content of that report.

Keywords:

risk management report, integrated business reports, proposed framework, professional publications.

*Lecturer at the Department of Accounting-Faculty of Commerce-Beni Suef University

E.MAIL: dr_eid_mahmoud@yahoo.com
1. المقدمة

تشهد سنة الأعمال العديد من التطورات والمساهمات الديناميكية، والتي ترتيب عليها خلق مزيد من التحديات أمام منشآت الأعمال المتصلة في الفرص والمخاطر إلى الحد الذي أصبح معه بقاء واستمرارية المنشآت مرغوبًا بنظرها على واحة تلك التحديات، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي أظهرت إخفاقات في الحوكمة من حيث المبادئ ذاتها وكذلك في التطبيق بشكل خاص الفشل في التعامل مع الفرص والمخاطر.

دعت تلك المتغيرات إلى إعادة النظر مرة أخرى في كيفية التعامل مع الفرص والمخاطر، وذلك من خلال بناء نظام فعالة لإدارة المخاطر، قادرة على تحديد وقياس المخاطر، ثم وضع الطرق الملائمة لمعالجة المخاطر والرقبة عليها، ثم التقرير عن ذلك لكافة أصحاب المصالح من خلال الإعداد لقرارات تقدم للأطراف الخارجية وهو "قرارات إدارة المخاطر".

كذلك أصبحت مخاطر الشركات قضية محاورية في المحاسبة، وأن الإصلاح في التقارير السنوية عن إدارة المخاطر أصبح أحد محاور الحوكمة (2018).

استجابة لذلك العديد من المنظمات المهنية والفنية على مستوى العالم، حيث قامت بإصدار العديد من الإصدارات بشأن إدارة المخاطر والقرارات منها مثل الأزو 11000 لمساعدة منشآت الأعمال على التعامل مع تلك المتغيرات، وتوفر المعلومات لأصحاب المصالح عن المخاطر وكيفية إدارتها، لمساعدتهم في ترشيد قراراتهم عند اتخاذها.

وطبقاً لتوقيع الاتفاق الأوروبي (EU/2014/095) بشأن الإصلاح غير المالي، والمجلس المعني للإدامة، وإطار تقارير الأعمال المتكونة يجب الإصلاح عن المخاطر وكيفية إدارتها في التقارير المالية وقرارات الإدامة (2017).

وفي البيئة المصرية طالت قواعد الحوكمة بإفصاح إدارة الشركات للمساهمين عن معنوية مجلس الإدارة عن تحديد المخاطر التي تواجه التشغيل وكيفية التعامل معها، ومستوى المخاطر التي تتعامل بها المشاكل، وطبقاً للمعيار (402) (القواعد المالية) - الإصلاحات المواد (2015) يجب الإفصاح الكمي عن المخاطر، والأساليب المستخدمة لإدارة التعرض للمخاطر بشكل يوفر معلومات موثوقة وملازمة، الإفصاح النوعي عن إدارة المخاطر.

2. مشكلة البحث

تعاني التقارير المالية المتاحة المتنوعة من قصور في الإفصاح عن المعلومات إدارة المخاطر، والذي يد من قبل مشكلات الوكالة عندما نستخدم الإدارة تلك الإفصاح بشكل يخدم مصالحها (عثمان 2015؛ سلامة 2018)، وطبقاً لإطار إعداد وعرض القوائم المالية والمعدل والصادر عام 2015، فإن القوائم المالية ذات الأعراض العامة لا تقدم كافة المعلومات التي يحتاجها المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقررين والدائنين الآخرين.
وذلك زادت حاجة أصحاب المصالح إلى معلومات غير مالية تساهم في تقييم مستقبل المنشأة وما يرتبط به من مخاطر (الوزير، 2018). فضلاً عن حاجة مانح الائتمان إلى مؤشرات غير مالية عن استدامة الشركة، الحوكمة، المخاطر، والجانب البيئي والاجتماعي إلى جانب المؤشرات المالية مثل الربحية والسolvency (إسماعيل، 2016).

ووفقاً للquisite المتقدمة، فإن المعلومات المكملة والتفسير التي يوفرها نظام التحليلية عن المنشأة لاحترافية أكثر من الأبعاد حيث تم إصدار إطار دولي من مجلس تقييم الأعمال الدولي.

وطبقاً لإطار التقارير المكملة فإن الإصلاح عن المخاطر وإدارتها يمثل أحد مكونات تقرير الأعمال المكمل، وبالتالي فإن مشكلة البحث تتبنى في وضع إطار متفق للتقييم عن إدارة المخاطر لدعم تقرير الأعمال المكمل في ظل عدم وجود معيار محاسبي يختص بتحديد، وتنظيم محتوى شكل الإصلاح عن كافة أنواع المخاطر وكيفية إدارتها ومباشرة الإدارة عن تقييم فعاليتها، وثنية الأفكار في أصحاب المصالح من المعلومات حول المخاطر وإدارتها والتي تساهم في ترشيد قراراتهم.

3. هدف البحث

هدف البحث وضع إطار متفق للتقييم عن إدارة المخاطر يتضمن عدة محاور تحدد مبادئ تنفيذه. ومحتوى التقرير عن إدارة المخاطر كأحد مداخل الفصول تقارير الأعمال المكملة للشركات.

4. حدود البحث

يتناول البحث تحليل مقارن للإصدارات المهنية والتقنية ذات الصلة بإدارة المخاطر في مصر وبعض الدول المتقدمة دون اختيار مدى قبول ذلك الإطار ميدانياً في البيئة المصرية من جانب المعينين أو المستخدمين.

5. التقرير عن إدارة المخاطر - دراسة مقارنة

ونظراً لتلك المزايا المحسنة من الإصلاح عن المخاطر، أصدرت العديد من الجهات التنظيمية والمهنية والفنية فضلاً عن الجهات التشريعية متطلبات إطار إدارة المخاطر والتقرير عنها، ويستعرض الجزء التالي من البحث دراسة تحليلية مقارنة تلك المتطلبات في مصر وبعض الدول المقدمة.

1/ التقرير عن المخاطر وإدارتها في ألمانيا:

على المستوى التشريعي، ألزم كل من قانون الشركات الألماني في المادة (11) وقانون الحوكمة والشفافية المنشأت العامة بإنشاء وتصميم نظام التعرف على المخاطر في وقت مبكر، وهو بمثابة نظام إدارة المخاطر، ولكن لم يلزم كلا القوانين بالإصلاح عن تلك المستندات ومتطلبات ومهم ذلك النظام. وطالب القانون التجاري في المادة (126) والمادة (135) بالإصلاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر، ولكن لم يحدد مهنيات ووهيكل الإصلاح وتترك تلك الأمر لوضعي الموظفين (Dobler.M, 2004; Dobler.M, 2005).

معيار المحاسبة GASI (Risk Reporting) (2000)

وعلى المستوى المهني، أصدر مجلس معايير المحاسبة الألماني GASI معيار المحاسبة رقم 5 عبناه بين الإصلاح عن المخاطر، وتوفير معلومات مفهومة ذات صلة وموضوعية وقابلية للمقارنة عن المخاطر، وتلتئم المعايير مجموعًا من الإجراءات وذلك على النحو التالي:

1- محتوى التقرير (المخاطر التي تواجه المنشأة في شكل تصنيف بلائم أ(rr) أراض إدارة المخاطر، وصف المخاطر التي تهدد استمرارية المنشأة، وصف النتائج واحتمال الحدوث وقياس تأثير المخاطر، يجب توفير معلومات عن نظام إدارة المخاطر، وليس من الضروري التنفيذ على فعالية ذلك النظام، ويجب الإصلاح عن الفرص (أثار الإيجابية) مع عدم إجراء مقاضاة بين المخاطر والفرص)، مع تطبيق مبدأ الأمثلية التالية بحيث لا يتم الإصلاح إلا عن المخاطر المادية ووصفها وشرحها.

2- التعبير عن المخاطر في شكل كمي، مع وصف الإجراءات والنماذج المستخدمة، وذلك عند توفر ثلاثة شروط وهي: (وجود أساس موثوق فيها ومعرفة بها لقياس المخاطر، وجود مثير اقتصادي للإصلاح الكمي، وعندما يكون الإصلاح الكمي مفيدًا في صنع القرار).

3- فترة التوقعات: تكون فترة التوقعات سنة على الأقل للمؤشر الذي تهدد وجود المنشأة، أما المخاطر الهمة الأخرى فإن فترة سنين معقولة لضمان موثوقية البيانات.

4- طرق الحد من إدارة المخاطر، يجب الإصلاح عن المخاطر بعد الأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة المخاطر، وفي حالة عدم قدرة هذه الإجراءات للحد من المخاطر مع التأكد من حدوثها، يجب الإصلاح عن المخاطر قبل هذه الإجراءات مع وصف الإجراءات المستخدمة، ومن المناسب الإصلاح عن المخاطر حتى مع الإصلاح عنها في القوائم في شكل مستحقات أو احتياطيات.
5- التاريخ: يكون تاريخ التقرير عن المخاطر هو تاريخ إعداد التقارير المالية مع الإصلاحات في شكل مقارن.

ويبرز البحث أن المعيار يُعتمد بحثًا على العديد من المعلومات الهامة والمؤثرة في عملية تجاذب القرارات وإمكانية التنبؤ بحالات الأضرار مستقبلًا، ورغم ذلك يؤخذ عليه عدة أمور:

- طالب المعيار بالإصلاح عن المخاطر بعد إجراءات النصيحة، أي المخاطر المتبقية، ورغم أن ذلك يوفر من ضخامة ومتون المعلومات ويوفر على السرير نحو المناقشين حول فعالية الأساليب المستخدمة في التعامل مع المخاطر التي تُعد بمثابة أحد المزايا التنافسية، إلا إنه يجب الإصلاح عن المخاطر ثم إجراءات التعامل معها، وذلك حتى يمكن فهم المخاطر وكيف تفاعلت الإدارة معها وإمكانية إجراءات تقييم تلك الإجراءات وفعاليتها وتقييم لفاءة الإدارة.

- أخفق المعيار عندما أشار بعدم ضرورة الإصلاح عن فعالية إدارة المخاطر، لأن الثقة أصحاب المصالح تمتلك ليس على مجرد وجود نظام إدارة المخاطر بل يعد أن يكون فعالًا، ولهذا يجب إزالة الإدارة بالإصلاح عن فعالية ذلك النظام.

- لم يطالب المعيار بالإصلاح عن المسؤولية عن إدارة المخاطر، حيث يجب الإصلاح عن الدور الإشرافي والروابط لمجلس الإدارة والدور التنفيذي للإدارة والعمالين ودور المتابعة من قبل لجنة المخاطر، وأيضا يجب تقييم عن مسؤولية إعداد تقرير "إدارة المخاطر" فهو يعد مسؤولية الإدارة، ومسؤولية تقييم فعالية إدارة المخاطر.

2/ التقرير عن المخاطر وإدارتها في أستراليا:

superannuation Safety Amendment ACT على المستوى التشريعي، طالب القانون بضرورة وجود خطة واستراتيجية لإدارة المخاطر وأن يتم إجراء صياغة وفحص كلها بشكل دوري. (SSA.2004).


Concise Guide To Treasury وأصدر معهد المحاسبين القانونيين بأستراليا نشرة بعنوان Risk Management والتي تناولت تعريف المخاطر والتفصيل عن المخاطر ودور مجلس الإدارة.
نجح إدارة المخاطر، وقدمت النشرة على أن التقرير عن المخاطر أمرًا حيويًا في عملية إدارة المخاطر وأن مواصفات التقرير تتمثل في الآتي (ICAA, 2010):

- أن يكون واضحًا ومحددًا، ويصدر في الوقت المناسب.
- أن يعطي صورة كاملة عن المخاطر وفي شكل يمكن فهمه.
- توفير معلومات ملائمة وموثوقة بها ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- أن يكون على أساس يومي ومنها ما هو على أساس أسبوعي وشهرفي، وربع سنوي ودائم.

حسب الحاجة.


وباستغلال الإصدارات السابقة يتضح مدى اهتمام المشرع في أستراليا بإدارة المخاطر إلا أنه اقتصر على مصادر القاعدة، حتى ذلك القانون ركز بشكل أساسي على استراتيجيات وخطط إدارة المخاطر ولم يركز على التقرير عن المخاطر، وأيضًا لم تطالب كل من قواعد المحاكمات وقواعد القدر بالبورصة بضرورة ضوابط عملية إدارة المخاطر، وتقرير الإدارة عن فعالية إدارة المخاطر للفحص والتقييم من قبل مراقب الحسابات.

ويُعد استخدام معيار AS/ NZS 31000 في مجال إدارة المخاطر، وكان من الأقوى قيام بورصة دولة الأوراق المالية بالإشارة لمعيار والاسترشاد به رغم ذلك فإن البورصة أصدرت مبدأ خاص بإدارة المخاطر ضمن مبادئ المحاكمات والمتطلبات بمعنى شرط في الورشة ويتم ذلك المبدأ وتوصيته بالآتي:

- ركز المبدأ على إدارة المخاطر المالية (المخاطر الأكثر جوعية وتأثيرًا على المنشأة).
- وكان يجب عدم اقتصار إدارة المخاطر على المخاطر المالية فقط بل يجب التعامل مع كافة المخاطر، وتكون الإصلاح مقتصراً بالمخاطر المالية لتخفيض حجم المعلومات مع عدم التأثير على الشفافية.
- تناول المبدأ نوعين من التقارير: تقرير داخلي من الإدارة بأنه تم إدارة المخاطر بشكلية وتقرير خارجي من مجلس الإدارة بأنه تم تقديم فعالية إدارة المخاطر، ويكون ذلك الإصلاح ضمن التقرير السنوي أو في نشرة المحكمة وقد حدد مواصفات ذلك التقرير معهد المحاسبين القانونيين، مع تسليم ذلك التقرير على موقع المنشأة.
النقد عن المخاطر وإدارتها في إنجلترا:

على المستوى التشريعي، طالب قانون الشركات بضرورة الإصلاح عن المخاطر وحالات عدم التأكد التي تواجه المنتدى ضمن تقرير الإدارة (ICAEW, 2011).

وعلى المستوى المهني، أصدرت لجنة لجنة التقرير المالي نشرة رقم 130 والتي أوضحت التحديات التي تواجه السيارات للذب ومتطلبات الإصلاح عن المخاطر ضمن تقرير المدير ومن هذه التحديات وصف المخاطر وعدم التأكد في نبض نوعي، وعدم توضيح كيفية إدارة المخاطر (FRC, FRPP, 2012).

كما أصدر معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز تقرير Turbull report ICAEW والذي تناول دور مجلس الإدارة وضمانه من الاحتفاظ وصيانة ضوابط الرقابة الداخلية، وبناءً على حاجة للمحاسبة كجزء من نظام الرقابة الداخلية، وأصدر المعهد أيضًا العديد من الإصدارات الأخرى التي تتمثل بتحسين عملية الإصلاح عن المخاطر من خلال الإصلاح عن المخاطر وكيفية قياسها وتحليلها، ووصف الإجراءات المتاحة لإدارة كل نوع من المخاطر.

(ICAEW, 2011; Cabejo, J.D., & Tirado, J.M, 2004)

في التقرير The U.K House Of Common Treasury Committee الصادرة عام 2009 حول إصلاح حوكمة الشركات بصورة توافر إصلاحات حول المخاطر (IACW، 2011) الرائجة المستقبلية من قبل المنشأت المسجلة.

وعلى المستوى الفني، أصدرت مجموعة عمل مكونة من معهد إدارة المخاطر، وجمعية التأمين ومدير المخاطر، والمنتدى الوطني لإدارة الخطر في القطاع العام، مبادئ إطار إدارة المخاطر وهو معيار إدارة المخاطر الصادر عام 2002، حيث تناول المعيار تعريف المخاطر وإدارتها، ثم حدد المعايير الداخلية والخارجية المتوفرة في المخاطر، ثم عرض مراحل عملية إدارة المخاطر، وهي كل نظام إدارة المخاطر (AIRMIC, ALARM & IRM, 2002).

وتعد هذه المعايير بعرضه لأهم الأدوات المستخدمة في تحديد وتحقيق المخاطر، كما أنه ركز على عملية التقرير الداخلي والخارجي عن المخاطر، وكيفية إعداد شروط توضيح وصف المخاطر ونتائج عملية القياس ومن ثم تضاؤل في تعديل عملية الإصلاح عن المخاطر.

ويتبين الباحث في ضوء ما سبق أن الموقع المهني والتنظيمي في إنجلترا نحو إدارة المخاطر والتلقيح عنها تسم بالوضوح والإفادة من حيث الإصلاح عن المخاطر وكيفية إدارتها، ورغماً عن الإطار المحدد لا يوجد إطار محدد للإصلاح عن المخاطر بإدارتها، كما لا يوجد إطار تنظيمي نظام إدارة المخاطر، وتقييم فعالته وإصلاحه عن نتائج ذلك التقييم.
القرارات عن المخاطر وإدارتها في الولايات المتحدة الأمريكية:

بعد حدوث الأزمة المالية عام 2008 زادت الضغوط في الولايات المتحدة على المنشآت بشكل عام والمؤسسات المالية بشكل خاص للاهتمام بإدارة المخاطر ودور مجلس الإدارة فيها، ومن مظاهر ذلك الضغوط ودواعي الاهتمام ما يلي: "COSO, 2009،

1- طلبية قواعد المحكمة الصادرة من البورصة الأمريكية للجان المراجعة بالمنظمات المسجلة

- مناقشة عملية تقييم وسياسات إدارة المخاطر.

- اقتراح الهيئات التنظيمية بمزيد من المتطلبات وتفسيرات للمتطلبات الحالية بشأن مسئوليات الرقابة على المخاطر.

- إدراك رجال الأعمال وقادة المنشآت بأهمية إدارة المخاطر في إضافة قيمة وتحقيق مزايا استراتيجية.

4- تصريح رئيس هيئة تداول الأوراق المالية SEC أمام مجلس المستثمرين Mary Schapiro

1- concentrating في اللوائح الجديدة على إصدارات الرقابة على المخاطر.

- وزارة الخزانة الأمريكية تدرس حاليا إصلاحات تنظيمية تطالب فيها لجان التموينات بالمعلومات المالية بالإضافة إلى تفاوت استراتيجياتها مع إدارة المخاطر.

- تم إدخال تشريعات في الكونجرس تدعو لإنشاء لجان للمخاطر تابعة لمجلس الإدارة.

على المستوى التشريعي، أصدر الكونجرس عام 1982 توصيات يطالب فيها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بضرورة مطالبة المنشآت بالإصلاح عن المخاطر وعدم التأكد وخصوص تلك الإصلاحات للمراجعة (2011).

وعلى المستوى المهني والتنظيمي، أصدرت لجنة تداول الأوراق الماليةSEC العديد من القواعد التي طالت من خلالها المنشآت المسجلة بالإصلاح عن المعلومات الدورية والكروية عن المخاطر ضمن الإصلاحات المتصلة، أو ضمن مناقشات وتحليلات الإدارة، ودور مجلس الإدارة في الرقابة على المخاطر وكيف يتم أداء ذلك الدور هل من خلال المجلس مباشرة أم من خلال لجنة المراجعة، أم من خلال لجنة مستقلة للمخاطر، وكذلك الإصلاح عن مسئوليات الأفراد الذين يقومون بالإشراف اليومي على عملية إدارة المخاطر، وأيضًا طلب جمعية إنشاء وتوثيق نظام إدارة المخاطر (2010).

"Report Of The Task Force An Risk And

"وأصدر AICPA Tقرير Uncertainties" والذي أكد فيه على حاجة المستخدمين لمعلومات تساعدهم في تقييم مخاطر المشروع، و في 2004 صدرت نشرة بعنوان "Business Brief" والتي تتضمن خطوات عملية إدارة المخاطر ثم أصدر المعهد دليلًا خاصًا بإدارة مخاطر الغش حيث أوضح كيفية قيام المشروع.
(AICPA, IIA&ACFE2009)

وفي ذات السياق، أصدرت لجنة COSO في عام 1992 إطار الرقابة الداخلية والذي حدد مكونات الرقابة الداخلية الخمسة وهي: بيئة الرقابة، نشاط الرقابة، تقديم المخاطر، نظم المعلومات والتوصيل، والتابعة والذي تطور بعد قانون SOX إلى مفهوم الإطار المتكامل لإدارة المخاطر الصادر عام 2004 والذي تتضمن ثمانية مكونات هي: البيئة الداخلية، تحديد الأهداف، تحديد الأحداث، تقديم المخاطر، معالجة المخاطر، نظم المعلومات والتوصيل، والتابعة.

وتأسست اللجنة العديد من الإصدارات الأخرى بعد الأزمة المالية العالمية، حيث أصدرت لجنة خلال عام 2009 إصدارًا تناول كيفية تفعيل دور مجلس الإدارة في الرقابة على المخاطر (COSO, 2009).

وفي عام 2010 أصدرت اللجنة دليلًا يهدف إلى مساعدة الإدارة في تطوير مبادرات المخاطر الرئيسية (KRI), والتي سوف توفر معلومات عن المخاطر الدائمة والمخاطر الاستراتيجية بشكل خاص، كما إنها مثابرة مقبولة تستخدم لتوفير إدارته مبكرًا عن التعرضات للمخاطر في مختلف المجالات (2010).

وتأسست اللجنة أيضا خلال عام 2011 إصدارًا تناول عوامل نجاح إدارة المخاطر وكييفية إدراك المديرين لموقع تعزيز إدارة المخاطر، وتحديد أنظمة تعزيز ممارسات وثقافة المخاطر بالمنشأة، وعرض الإصدار مبادرة تدح بمثابة خطة عمل لإدارة المخاطر، حيث ت obrع عناصر المبادرة عند خطوات ميدانية قبل تطبيق إدارة المخاطر حتى يمكن تطبيقها بفعالية (2011).


وفي عام 2017 تم إصدار تعديل على إطار إدارة المخاطر، حيث تضمن على خمس مكونات رئيسية وعشرين مبدأ، وتشمل تلك المكونات:
1. الحوكمة والتفاقة: تتضمن الحوكمة توزيع الأدوار والسلطات والمسؤوليات بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة والإدارة، في حين تشير ثقافة المنشأة إلى قيمها الأساسية، بما في ذلك كيفية فهم المنظمة وإدارة المخاطر.

2. وضع الاستراتيجية وتحديد الأهداف: يجب أن تتكامل إدارة مخاطر المنشأة مع التخطيط الاستراتيجي والأهداف، وتحدد الرغبة في (قبول) المخاطر لدى المنشأة جزءًا من استراتيجيةها. والأهداف هي التنفيذ العملي لاختيار الاستراتيجية وقبول المخاطر.

3- الأداء: يتعلق بمراجعة إدارة المخاطر من تحديد وتقييم المخاطر بغرض تطوير قدرة المنشأة على تحقيق استراتيجيتها وأهدافها، وقياس ذلك بالأداء.

4. الفحص والمراجعة: المراجعة الدورية والمستمرة لعمليات إدارة المخاطر تمكن المنشأة من تحسين قيمة ووظيفة إدارة مخاطر.

5. المعلومات والاتصالات والتقرير: الاتصال يكون مستمراً، مع تكريس عملية الحصول على وتبادل المعلومات لتسهيل وتعزيز إدارة المخاطر، وتتضمن هذه الوظيفة تقارير عن مخاطر المنشأة وتفاوتها ودائمًا.

بما أنه الموقف التنظيمي والتشريعي في أمريكا كان أكثر صرامة ورضاً من ناحية الرقابة الداخلية والتقرير عنها وتحديد مستندية مراقب الحسابات نجومها، رغم أن هناك توسع في متطلبات الإقراض عن المخاطر وإدارتها إلا أن لا يوجد إطار محدد لذلك، كما لم توجد متطلبات التقرير عن إدارة المخاطر وتقييم فعاليتها تتشابه مع متطلبات الرقابة الداخلية.

5/5 التقرير عن المخاطر وإدارتها على المستوى الدولي:


5. وعلى المستوى الفني، أصدرت ISO معيارًا دوليًا ذا طابع رمزي لأول مرة في العالم ويتصف المعيار بأنه عام يعطيه يمكن تطبيقه على كافة أنواع المنشأت سواء منشأت عامة أو منشأت خاصة، أو منشأت خصية كما أنه يطبق على نطاق واسع من الأنشطة مثل الاستراتيجيات، الالتزامات،Transactional... الخ، وهو المعيار ISO 31000، المجموعة المرتبطة به ISO 31000, risk management – principle and guidelines
وأصدرت الأزو أيضاً معيار الأزو 3000 من خلال تقديم مدخل هيكلي للمتساءلة في وضع الترتيبات اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر داخل المنشأة بما يتفق مع معيار الأزو 3100 ويعادل خصائص𝗺وضوع المشيئة وشرح إيجابيات والمقدمة الورثة بذلك المعيار (ISO, 2013).

وعلى المستوى التنظيمي، أصدرت لجنة بازل مقترات بازل 1 عام 1988 والتي ركزت بشكل أساسي على مخاطر الائتمان وبعد حدوث الأزمة المالية الأسبانية عام 1997 تم إعادة النظر في تلك المقترات لتصدر مقترات بازل (2) والتي تناولت إلى جانب مخاطر الائتمان كافة من مخاطر التشغيل ومخاطرة السيولة وتضمنت ثلاثة ركائز رئيسية الأولى تناولت تحديد متطلبات رأس المال، والثانية متعلقة بالموافقة الإشراكية، والثالثة خاصة بضمانات السوق، والتي ألمت البنوك بمزيد من الإصلاح متضمناً عمليات تقييم إدارة المخاطر (صندوق النقد الدولي، 2004).

وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008، قامت اللجنة وبحث مقترات بازل (2) حيث كنتست الأزمة عن عدة نقاط ضعف في الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر والحماية، ولذا صدرت بازل 3 والتي أكدت مسؤولية الإدارة العليا ومجلس الإدارة في مراقبة المخاطر، وضرورة إجراء مراجعة مستقلة لتنظم إدارة المخاطر بشكل منتظم من قبل المراجع الداخلي (Basel, October 2010; Basel III, Dec. 2010، وفي ذات السياق وهو بازل (3) تم صدور العديد من الوثائق المهمة والتي تناولت بشكل أكثر تنقية إدارة المخاطر للعديد من المخاطر كله على حدة مثل مخاطرة السيول، السوق، التشغيل، الإقراض (www.Bis.org/list/bcbs/page-1.htm).

وعلى المستوى المهني، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) رقم (9) والذي طالب بضرورة الإصلاح الكمي الدواعي عن المخاطر المتعلقة بالمعنفات المالية Management Commentary وكيفية إدارتها، وأيضًا أصدر المجلس نشرة بشأن تعليقات الإدارة وحشد الإصدار نطاق وحيد ومبادئ إعداد التعليقات، كما حدد عناصر التعليقات، وطالب بضرورة الإصلاح عن المخاطر وإدارتها، حيث يجب أن تشمل تعليقات وتحليلات الإدارة على المخاطر واستراتيجيات التعامل مع المخاطر ومدى فاعلتها.

وفي عام 2013 أصدر المجلس ورقة المناقشة تمثل مقتراحاً لتعديل الإطار المفاهيمي للتأخير المالية والتي أشارت بتضمين الإضافات المتميزة معلومات عن المخاطر المالية وأنواعها، وكيف يتم إدارة تلك المخاطر، وكيفية تأثير إدارة تلك المخاطر على القوائم المالية (IASB, 2013).

يتضح مما سبق، أن هناك تطوراً ملحوظاً وبشكل خاص بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة في الإصلاح عن المخاطر وكيفية إدارتها على مستوى المنشآت المالية والفهمية الدولية، ورغم ذلك لم تتضمن متطلبات الإصلاح عن المخاطر الإقراض عن مدى فعالية إدارة المخاطر ومسؤولية مجلس
الإدارة عن ذلك، يضاف لذلك أن منشآت الأعمال لم تطلب بإصدار تقرير مستقل عن المخاطر وإدارتها واستناء البنوك حيث ألزمت بذلك من قبل لجنة بارز.

ومن الدواء بالذكر أنه تزايد اهتمام مجموعات الدول الصناعية المشتركة G20 بإدارة المخاطر والتقرير عنها بعد حدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث تم منتدى الاستقرار العالمي عدة مرات، والذي تحول فيما بعد إلى مجلس الاستقرار العالمي، وتواصلت تلك الزيادات إلى عدة توصيات صدرت في شكل تقارير وركزت بشكل أساسي على ضرورة تعزيز الإصلاحات القي والتوعي عن المخاطر وكيفية إدارتها، وأن يتم ذلك الإصلاح بشكل يسمح بإجراء مقارنات عن إدارة المخاطر من فئة أخرى، مع ضرورة الإصلاح عن المخاطر في تقارير دورية تقدم للمسامحين (FSF, 2008; BCBS, CGFS, IAIS&IOSC, 2001, FSF, 2009) وأصحاب المصلحة.

يتضح مما سبق، أن اعتماد حكومات الدول الصناعية الكبرى بالتقدير عن المخاطر وإدارتها، إن أغلب الاعتقادات واللجان لا تخرج عن كونها توصيات دون وضع آليات للملازم يتم التنفيذ وكيف يتم عملية الرقابة والمتاحة.

5/5 التقرير عن المخاطر وإدارتها في مصر:

على المستوى التشريعي، طالب قانون رقم 95 لسنة 1992 ولاحتة التنفيذية بعض الإصلاحات المتعلقة بالمخاطر، وطالبت أيضاً المادة (1) من ذات القانون بضرورة الإصلاح عن أي ظروف جوهرية تواجه المشاكل وتؤثر في نشاطها أو مركزاً لها، فور وجودها، وألزمتها المادة (218) من اللائحة التنفيذية تشكيل بضرورة وجود نظام للرقابة الداخلية.

ويزعم الباحث أن القانون ألزم منشآت الأعمال الموجودة نظام للرقابة الداخلية ولم يتم وجود نظام لإدارة المخاطر والذي سوف تكون أهدافه أساسي وأوسع من نظام الرقابة الداخلية، ويبدأ عملية الإصلاح عن المخاطر وإدارتها فإن القانون طالب ببعض الإصلاحات لي nuovo أتباع المخاطر، ولم يطالب بالإصلاح ببعض الأشكال مباشرة عن المخاطر وكيفية إدارتها، كذلك المادة (2) من القانون تطابق الإصلاح عن الأحداث وليس المخاطر وذلك بعدمها ولم تطلب بالإصلاح عن كيفية التعامل مع الحدث، وأخيراً فإن المادة (197) من القانون طالب بإعداد تقرير مكتوب عن موقف ونشاط المنشأة وللمتحوري ذلك التقرير، وكان من الأفضل المطالبة بحث دائرة ذلك التقرير عن المخاطر تواجه المنشأة وكيفية إدارتها.

وفي ذات السياق، فإن قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 لم يطلب بإنشاء نظام لإدارة المخاطر، كما أنه لم يلزم بأي إصلاحات بشأن المخاطر وكيفية إدارتها، فالمادة (187) من القانون طالب بإعداد تقرير مكتوب عن موقف المنشأة ونشاطه، ولم تعد محاوقة، كذلك المادة (1) من اللائحة التنفيذية طالب بتسجيل تقرير من الإدارة لمعلومات حول حالة الشركة العامة للمشادة ونتيجة الأعمال ومستقبل الأعمال، وأي بيانات إضافية هامة يرى مجلس الإدارة عرضها على الجمعية العامة للمساهمين ولم يوجد مبايعة تلك البيانات ومن ثم أصبح الإصلاح عن المخاطر وإدارتها في مصر أمرًا اختياريًا.

وعلى المستوى التنظيمي الرقابي، حد الباب الثالث من قواعد القيد بالبورصة الصادرة في نوفمبر 2014 مطالب الإصلاح، حيث ألزمت القواعد المنشأة المالية بالبورصة بالإصلاح عن الأحداث التي يتزامن عليها معلومات.
إن الإدارة المختارة بشركتها كجزء من مصادر الإحصاء، تتمتع بعلاقة مباشرة مع الإدارة المختارة، وهي تتعامل مع الشركاء الإداريين، وتعمل على تطوير نظام الإدارة الإداري لمساعدة شركائها في التعرف على الأطراف على الإجراءات التصريحية المناسبة.

لذا طالب البنك المصري لجهاز الشبكات وال呼和浩: 2019 شركات بالإحصاء عن العديد من الأمور غير المالية ومنها المحاسبة وكيفية إدارة الإحصاء.

ولم يقتصر الأمر على قواعد إدارة الشركات في القطاع الخاص، بل صدر قانون محاكمة الشركات القطاع العام والذي تتضمن مبادئ الإحصاء والتنظيم والذي طالب فيه من شركات القطاع العام بالإحصاء ضمن الإحصاءات المماثلة.

وفي ذات السياق، أصدر البنك المصري قواعد الإحصاء وتوصيات القوائم المالية للبنوك، وأوضحت تلك القواعد بشكل تفصيلي كيفية الإحصاء عن تنفيذ وقياس إدارة كل من مخاطر الإدارة، والسوق، وتضمن قواعد الإحصاء عن المخاطر المالية، حيث تطلب الإحصاء النوعي (اقتصاد المخاطر وكيفية تكريرها وإجراءات إدارة تلك المخاطر)، والإحصاء الكمي (ملاحظات البيانات الكمية ومدى تكرار المخاطر).

وومع ذلك، فإن القواعد قد ألغت المخاطر المالية دون المخاطر غير المالية، مما لا يزال محدد:

ذا اقتصرت على المخاطر المالية دون المخاطر غير المالية، رغم أنهم لم تحدد مسؤوليات وأدوار الاتجاه المرتبطة بإدارة المخاطر، أيضًا، لم تطلب بالإحصاء عن مسؤولية إدارة المخاطر.

وعلى المستوى المهني، فقد أصدر إتحاد القوائم المالية بأن الإحصاءات والجداول الإضافية توفر معلومات هامة للمستهلكين ويمكن أن تحتوي على معلومات حول المخاطر وعدم التكاليف، وطلب المعايير رقم (1) إعداد وعرض القوائم المالية، بأنه يجب الإحصاء ضمن الإحصاءات المماثلة من أهداف سياسات المنشأة في إدارة المخاطر المالية.

وبالنسبة للمعايير (2) الأدوات المالية - الإحصاءات المعدل (2015):

- يجب الإحصاء عن المخاطر بما في القوائم المالية أو إدخالاً من خلال الإشارة إليها من القوائم المالية إلى بيان آخر، مثل تطيق الإدارة أو تقييم مخاطر يتبرر المخاطر، ثم توفره للمستخدمين القوائم المالية، بنفس ضوابط الإحصاء بقوائم المالية وفي نفس التواريخ.
- يتم الإحصاء عن البيانات المالية بنحو تدريجي المنشأة، والأساليب المستخدمة لإدارة التعرض للمخاطر، بشكل يوفر معلومات موثوقة وملاءمة.
- الإحصاء النوعي عن إدارة المخاطر.

وويرتبط الجدول رقم (1) ما توصل إليه الباحث من الدراسة المقارنة بين مصر والدول المتقدمة حول إطار الإدارة للمخاطر وإطار إعداد التقرير عن المخاطر وإدارتها، ومن ثم الإزالة بها.
<table>
<thead>
<tr>
<th>متطلبات ومكان التقرير عن المخاطر وإدارتها</th>
<th>الإطار</th>
<th>درجة الإلزم</th>
<th>الدولة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>التقرير السنوي</td>
<td>إطار محدد للتقرير عن المخاطر وإدارتها هو المعيار GAS 5 المحاسب</td>
<td>إلزم قانوني يوجد نظام إدارة المخاطر</td>
<td>المانيا</td>
</tr>
<tr>
<td>الإصلاح عن (القرص والمخاطر، أجهزة التحكم وسياسات إدارة المخاطر، مخاطر السيولة والالتزام، والمعلومات والمعلومات، ومعايير الجودة، مخاطر مخاطر</td>
<td>التقرير السنوي</td>
<td>نظام نظام إدارة المخاطر</td>
<td>إلزم قانوني بالقرير عن إدارة المخاطر</td>
</tr>
<tr>
<td>تقرير الإدارة متضمنًا تكلفة مستندة عن فعالية إدارة المخاطر</td>
<td>مراعاة إدارة المخاطر</td>
<td>مراعاة إدارة المخاطر</td>
<td>إنجلترا</td>
</tr>
<tr>
<td>تقرير الإدارة</td>
<td>معيار إدارة المخاطر risk management standard</td>
<td>إلزم قانوني بالقرير عن المخاطر</td>
<td>إنجلترا</td>
</tr>
<tr>
<td>الإصلاح عن المخاطر والقرص، طرق قياس وتحليل المخاطر، وصف إجراءات إدارة كل نوع من المخاطر</td>
<td>إطار محدد لإدارة المخاطر COSO وهو إطار 2004</td>
<td>إلزم قواعد القيد بالبورصة بالإصلاح عن المخاطر</td>
<td>أميركا</td>
</tr>
<tr>
<td>الإصلاح عن المركزية التي تتحديد مبادئ إدارة المخاطر، وسياسات الموظفين</td>
<td>إطار محدد لإدارة المخاطر ISO 31000 وهو معيار CPE</td>
<td>إلزم بالإصلاح عن المخاطر</td>
<td>المستوي الدولي</td>
</tr>
<tr>
<td>التقرير السنوي وتعليقات الإدارة</td>
<td>النصائح عن التفاصيل المخاطر ومدى التغير في المخاطر، استراتيجيات إدارة المخاطر، وصف المخاطر والقرص</td>
<td>لا يوجد متطلبحوكبي للقرر عن المخاطر لشركات القطاع العام</td>
<td>مصر</td>
</tr>
<tr>
<td>التقرير السنوي وسياسات إدارة المخاطر، أجهزة التحكم وسياسات إدارة المخاطر، مخاطر السيولة والالتزام، والمعلومات والمعلومات، ومعايير الجودة، مخاطر مخاطر</td>
<td>التقرير السنوي</td>
<td>نظام نظام إدارة المخاطر</td>
<td>إلزم قانوني بالقرير عن إدارة المخاطر</td>
</tr>
<tr>
<td>تقرير الإدارة متضمنًا تكلفة مستندة عن فعالية إدارة المخاطر</td>
<td>مراعاة إدارة المخاطر</td>
<td>مراعاة إدارة المخاطر</td>
<td>إنجلترا</td>
</tr>
<tr>
<td>تقرير الإدارة</td>
<td>معيار إدارة المخاطر risk management standard</td>
<td>إلزم قانوني بالقرير عن المخاطر</td>
<td>إنجلترا</td>
</tr>
<tr>
<td>الإصلاح عن المخاطر والقرص، طرق قياس وتحليل المخاطر، وصف إجراءات إدارة كل نوع من المخاطر</td>
<td>إطار محدد لإدارة المخاطر COSO وهو إطار 2004</td>
<td>إلزم قواعد القيد بالبورصة بالإصلاح عن المخاطر</td>
<td>أميركا</td>
</tr>
<tr>
<td>الإصلاح عن المركزية التي تتحديد مبادئ إدارة المخاطر، وسياسات الموظفين</td>
<td>إطار محدد لإدارة المخاطر ISO 31000 وهو معيار CPE</td>
<td>إلزم بالإصلاح عن المخاطر</td>
<td>المستوي الدولي</td>
</tr>
<tr>
<td>التقرير السنوي وتعليقات الإدارة</td>
<td>النصائح عن التفاصيل المخاطر ومدى التغير في المخاطر، استراتيجيات إدارة المخاطر، وصف المخاطر والقرص</td>
<td>لا يوجد متطلبحوكبي للقرر عن المخاطر لشركات القطاع العام</td>
<td>مصر</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحث

COSO 2004, ISO 31000, risk management standard
وبعد أن كشفت الأزمة المالية العالمية 2008 عن إخفاقات في الحوكمة وفي بعض هذه النظم، أصبحت الحاجة لمغلفة تحريكت نظام إدارة المخاطر، حيث أن استخدام النظام داخل المعاشة، يتطلب إضافة إلى إضافة إلى سياسات وإجراءات جديدة من منظمة أخرى، وتضمن تنفيذ ضمانات حقوق أصحاب المصالح.

1. اتخاذ من نظام الرقابة الداخلية إلى نظام إدارة المخاطر، بعد أن تمت عدم كفاية الرقابة الداخلية وإلى جانب من إدارة المخاطر، ومن ثم أصبح على عاقد مجلس الإدارة ضرورة الاحتفاظ بنظام إدارة المخاطر.

2. مسؤولية مجلس الإدارة في التحقق من فعالية نظام إدارة المخاطر.

3. مسؤولية مجلس الإدارة في التقرير عن المخاطر وإدارتها.

4. مسؤولية المنشأة في التصديق على تقرير المخاطر وإدارتها من قبل طرف مستقل.

وللوفاء بتلك المسؤوليات الجديدة الملفقة على عاقد المنشأة ومجلس إدارتها فإن الأمر يتطلب بالنسبة للبنك، ضرورة توافر إطار تقييم فعالية نظام إدارة المخاطر، ويشمل إطار تقييم على عالمياً إمكانية إجراء مقارنات مع المنشآت الأخرى، ويرى الباحث أن أفضل إطار لإدارة المخاطر هو ISO 31000، وإن كان في حاجة لمزيد من التفاعل إلا أن فهمه يعكسته بغض من أثره لنشرة الأعمال الكبيرة أنواعها، ويمكن إحداث تكامل بينه وبين الأطر الأخرى للوصول إلى أفضلها ويتطلب الباحث في ضوء الدراسة السابقة إطار تقييم فعالية نظام إدارة المخاطر والذي يوضح الشكل رقم (2)، حيث يتضمن ذلك الإطار المهام والمسؤوليات والالتزامات إدارة المخاطر الداخلية والخارجية.

ويتطلب البند 4.3 ضرورة توافر إطار متلفقاً عليه للالتزام الخارجي عن المخاطر وإدارتها، ويرى الباحث أن أفضل إطار هو معيار المحاسبة الأوروبية رقم (3)، ويتطرق البحث في ضوء الدراسة المقارنة إطار للالتزام عن إدارة المخاطر والذي يمثل أحد دعامات تأثير الأعمال المتكاملة، ويتم عرضه في الجزء التالي من البحث.
<table>
<thead>
<tr>
<th>الاتجاه</th>
<th>مهام</th>
<th>مراحل إدارة المخاطر</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>التقارير</td>
<td>- إعداد فرق العمل وتقرير مواسم في النظام المترشح ومتطلباته وتقدم مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لموافقته ومراقبته.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- مسؤولية مجلس الإدارة في الموافقة على النظام المترشح.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- مسؤولية مجلس الإدارة في توفير الدعم المادي.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- مسؤولية الإدارة في نشر ثقافة المخاطر.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- توفير مؤشرات أهداف وكيفية ملاحظة الخروج الخارجي والداخلية لتصنيف نظام إدارة المخاطر في ضوء إطار معيري له وسلامة الشروط ومصدرها وانتشارها.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- تحديد أهداف واستراتيجيات المنتشة وأهداف إدارة المخاطر والربط بينهما.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- تحديد البيئة الداخلية والخارجية والأحداث المحتملة المؤثرة على أهداف المنتشة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- تحديد مصادر المعلومات المطلوبة لتحديد عوامل الخطر ومن ثم تحديد الأحداث.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- اختبار أساليب تحديد المخاطر.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- مشاركة أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين في مراجعة المعلومات.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- تحديد النماذج والوسائل المستخدمة في قياس المخاطر.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- تحديد الاحتمالات الأكثر الشدة من المخاطر.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- مقارنة المخاطر مع المستوى المحدد لتحديد المخاطر المهمة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- تحديد طرق معالجة المخاطر.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- تقديم بدائل المعالجة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- تقديم فعالية طرق المعالجة.</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

- تعديل البيانات المستخدمة.
1. إطار مقترب للتقارير عن إدارة المخاطر لدعم التقارير المتكاملة

التقارير المتكاملة هي شكل جديد من الإصلاح يوفر نظرة شاملة عن المنشأة لدعم التفكير المتكامل، واتخاذ القرارات والإجراءات التي تركز على خلق قيمة (2016). (Moolman, et al.)

ويتضمن إطار تقارير الأعمال المتكاملة المصدر من مجلس التقارير المتكاملة الدولي شمانية عناصر لمثل تلك التقارير (معلومات عن المنشأة، المحرك، نموذج الأعمال، المخاطر والفرص، الاستراتيجية، الأداء، التنظيم، الإقراض) يتم صياغتها في ضوء سبع مبادئ إرشادية (البعد الاستراتيجي والتوجه المستقبلي، المعلوماتية، العلاقات مع أصحاب المصالح، الأهمية، الإيجاز، المصداقية والإمكانيات، الاتصال والقابلية للمقارنة)، ومن تلك العناصر المخاطر والفرص حيث يتم الإقراض عن المخاطر والفرص المؤثرة في قدرة الشركة على خلق قيمة وكفاءة التعامل مع تلك المخاطر والفرص من تأثيراتها (2013). (IIRC).

ووفقًا لإطار التقارير المتكاملة يجب الإقراض عن المخاطر وإدارتها: (Moolman, et.al., 2016)

- المخاطر والفرص المحددة التي تؤثر على قيمة المنشأة على خلق قيمة المخاطر والفرص التي تؤثر على مدى توفر وجودة رأس المال
- المصادر الداخلية والخارجية للمخاطر
- تقييم المنشأة لاحتياجات وحجم تأثير المخاطر أو الفرصة
- خطوط إستراتيجية إدارية

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الإقراض عن المخاطر وكفاءة إدارتها يمثل أحد المداخل التي تدعم تقارير الأعمال المتكاملة باعتباره جزءًا هامًا من مكوناتها، مما يتطلب وضع إطار يحدد شكل ومحترى ذلك الإقراض بشكل شمولي وقابل للمقارنة مع إمكانيه تطبيقه.
وطِبِيَّةً لِلدراسة التحليلية المقارنة - السابق عِرضاً - ينتهي إطار إدارة المخاطر بالمطالبة بإعداد تقرير داخلي وأخر خارجي عن إدارة المخاطر حيث يختلفان عن بعضهما في عنصرين: أن النصر الأول هو أن التقرير الداخلي يُقدم للجمعية العامة بينما التقرير الخارجي يُقدم لائتلاف أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين، والنصر الثاني في الاختلاف هو أن التقرير الداخلي أكثر تفصيلاً ويحتوي على معلومات تُعد سرية ويؤدي التقرير الخارجي عنها إلى أضرار بالمنشأة.

ويقترح الباحث إطاراً يُستند إليه عند إعداد التقرير عن المخاطر وإدارتها كمدخل لدعم تقرير الأعمال المتكاملة، ويتضمن الباحث في إعداد ذلك الإطار إلى المعيار المحاسبي الأساسي رقم (6) وإرشادات وإعداد تقرير الاستدامة.

يكون الإطار المفترض من عدة محاور توضح تحريفًا وأهداف التقرير عن المخاطر وإدارتها، ومبادئ إعداد التقرير، ومحتويات التقرير، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعرف تقرير إدارة المخاطر: ممارسة لتوضيح أداء المنشأة نحو تحقيق أهداف إدارة المخاطر وتوضيح مسؤولياتها، ومدى الوفاء بها لأصحاب المصالح، ونتائج تقييم الإدارة لمدى فعالية إدارة المخاطر.

ثانيًا: أهداف التقرير عن إدارة المخاطر: تهديد المنشأة من إعداد تقرير إدارة المخاطر إلى:
- توضيح مدى التزامها بمعايير المحاسبة وقواعد الحوكمة وإرشادات الاستدامة والقواعد ذات الصلة فيما يتعلق بوجود نظام إدارة المخاطر والتقرير عنها.
- توضيح كفاءة الإدارة في التعامل مع المخاطر وقدرتها على قبول المخاطر.
- الحصول على شهادة الأيزو 38100.
- مقارنة أداء المنشأة مع المنشأتين الأخرى.
- توضيح قدرة المنشأة على الوفاء بتوقيعات أصحاب المصالح.
- توضيح قدرة المنشأة على إضافة قيمة وتحسين الحوكمة.

ثالثًا: مبادئ إعداد التقرير عن إدارة المخاطر:

يجب على مُعِدّ التقرير مراعاة العديد من المبادئ لضمان تحقيق التقرير لأهدافه، ويتضمن محصلة ووجود ما يحتويه التقرير من معلومات ومن ثم إمكانية الاعتماد عليه في إتخاذ القرارات وتمثل تلك المبادئ في الآتي:

- التوازن، يجب أن يُعبر تقرير المخاطر وإدارتها عن (الأثار السلبية) وكيف تم التعامل معها، وكذلك الفرص (الأثر الإيجابية) وكيف تم استغلالها.
- الأهمية التسبيبية، نظرًا لتعدد المخاطر التي ت تعرض لها المنشآت وتعدد أساليب تحديدها، وقياسها، ومعالجتها ومن ثم قد يؤدي الإفصاح الشامل عنها لتضخم المعلومات وارتفاع تكلفة
إعدادها ونشرها وبالتالي لا بد من تنفيذ التقرير لكافة الموضوعات والمؤشرات التي تعكس المخاطر الجوهرية، وتتوقف مدى جوهرية المخاطر على ارتباطها وتأثيرها على توقعات وقرارات أصحاب المصالح، وتتأثرها مباشرة على استراتيجيتها، وارتبطها بالانتشار بالمناخ والوقائع، ويجد مبدأ الأمية النسبية للكثير من الإصحاح عن إملاها أم تقصيلاً؟ وهل يتم الإصحاح عن المخاطر المنكوبة أم الإصحاح عنها قبل وبعد معالجتها؟

الشمولية، لا يعني ذلك المبدأ تعارض مع الأمية النسبية ولكن يعني ضرورة تنفيذ التقرير لكافة الموضوعات بشكل يعكس أصحاب المصالح من تقييم أداء المناشأة، ويتطلب ذلك توفر الموضوعية عند مُعد التقرير فلا يتم حذف أي موضوع من التقرير لتأثره السلبي على مُعد التقرير، كما تتطلب الشمولية التقرير عن المخاطر التي تتعرض لها المناشأة التابعة والشقيقة والتي تتأثر على المناشأة الأم.

القابلة للمقارنة، يجب أن يتم عرض المعلومات في التقرير بشكل يعكس أصحاب المصالح من تحليل التغريزات في أداء المناشأة عبر فترة زمنية مميتة، ومقارنة أدنىها مع المناشأة الأخرى، ويتطلب ذلك وجود إطار موحد لتحديد التقرير واستخدام أساليب موحدة لقياس وإدارة المخاطر مع الثبات في استخدامها من عام لآخر.

الوضوح والدقة، يجب أن تنتمي المعلومات الواردة بالقرير بالدقة والوضوح، وذلك من خلال استخدام أساليب تحديد وقياس المخاطر تكون ذات موثوقية وملتزمة للوصول إلى نتائج دقيقة، وعدم احتواء المعلومات على تحريفات جوهرية سواء ناتجة عن الخطأ أو الغش، وأن تكون المعلومات مفهومة للمستخدم العادي وساهم في ذلك استخدام الرسوم البيانية والجدول والتقالي من عملية المسرد، وعدم استخدام مصطلحات فنية معقدة.

التوفيق، يجب توفير التقرير في الوقت المناسب وبشكل منظم، وأن تشير المعلومات الواردة بالقرير عن الفترة الزمنية مع الإشارة للتاريخ، ويفضل أن يكون ذات تاريخ إعداد القوائم المالية.

الانصاف، يجب أن يكون هناك اتصال بين المعلومات الواردة بالقرير للمخاطر وإدارتها مع المعلومات الواردة بالقرير المالي، وفي حالة نشر التقرير المالية مع تقرير المخاطر بفضل عدم تكرار المعلومات في كثير من التقرير الإشارة للإحصائيات المرتبطة بالمخاطر والارادة في التقرير المالي.

رابعاً: شكل التقرير:

يأخذ التقرير عن المخاطر وإدارتها عدة أشكال فقد يكون تقريراً مستقلاً أو ضمن أحد الإحصائيات التالية: الإحصائيات المتينة، أو التقرير السنوي لمجلس الإدارة، أو تحليلات ومناقشات الإدارة، أو تقرير الحوكمة.
ويتفق الباحثان مع دراسة (عبد الصمد، 2008) بأن التقرير عن المخاطر من خلال إعداد قائمة رسمية للمخاطر وتمثيلها بدورها يصبح القوائم المالية خمس قوائم هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيير في حقوق المساهمين، وقائمة المخاطر، على أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الإصلاح النموتي مثلاً الإصلاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر وتقييم الإدارة مدى فعاليتها، وذلك لعدة أسباب:

- أهمية التقرير عن المخاطر تتطلب أن تكون في قائمة مستقلة حتى يتحقق مبدأ الشرارة والقابلية للمقارنة.
- التقرير ضمن القوائم المالية يزيد من أهميتها للمستخدم العادي.
- الإصلاح ضمن القوائم المالية يخفض من تكاليف الإعداد والنشر.
- يؤدي إلى تخفيف في حجم التقارير التي يعتمد عليها أصحاب المصالح عند ت كماهم للقرارات مما يخفض عبء التفسير والتحليل.

- عدم تكرار وازدواجية الإصلاح حيث الازدواج بين بعض الإصلاحات عن المخاطر الواردة بتقرير المخاطر مع الإصلاحات بالقوائم المالية مثل المخصصات ومن ثم يكفي بالإشارة.
- تخفيف تكاليف مراجعة تقرير المخاطر من قبل مراقب الحسابات، حيث يصبح تقرير المخاطر جزءًا من القوائم المالية.

خامساً: محتوى التقرير عن إدارة المخاطر:

يحتوي التقرير عن المخاطر وإدارتها على نوعين من المعلومات:

- معلومات كمية (الإصلاح الكمي) توضح تلك المعلومات الخسائر المحتملة والفعالية المرتبطة بكل نوع من المخاطر على حدة، وأيضاً الإصلاح في شكل مؤشرات ونسب مالية وتقييم الاحتمال/الآثر ثم وضع مدى المخاطر مرتفعة-متوسطة-متوسطة، ويفضل عرض المعلومات في شكل جداول ورسوم بيانية.

- معلومات وصفية (الإصلاح النوعي) حيث يتم الإصلاح عن عدة أمور هي:
  - مسئولية مجلس الإدارة عن تصميم وتشغيل وتحفيز نظام إدارة المخاطر وإطار المستخدم في عملية إدارة المخاطر.
  - مسئولية الإدارة عن تقييم تفاعلي نظام إدارة المخاطر، ونتيجة ذلك التقييم من توضيح نقاطضعف والتحسينات المقترحة، ومدى التقدم في عملية إدارة المخاطر عن العام الماضي.
  - وصف مبادئ وسياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر.
وصف المخاطر من خلال جدول يوضح نوع المخاطر كلّ على حدة، والأساليب المستخدمة في عملية تحديد وقياس المخاطر، والأسلوب المستخدم في إدارة المخاطر، والمخاطر المتبقيّة وأسباب عدم التعامل معها، مع توضيح مستوى قبول المخاطر.

هيكيل حوكمة المخاطر، حيث الإصلاح عن دور ومسؤولية الأطراف المرتبطة بعملية إدارة المخاطر، وخاصة دور مجلس الإدارة ودور لجنة المخاطر وتكوينها ومدى استقلالها وصياغة التنظيمي ودرجة تأهيلها.

وفي نهاية التقرير يُوجّع من الأطراف المسؤولة وهم مدير المخاطر والمدير التنفيذي، ويورح بتاريخ إعداد القوائم المالية، ويجب أن يكون ذلك التقرير إلزامياً وليس اختيارياً وأن يكون ضمن متطلبات القيادة بالبورصة.

النتائج:

- يعتبر موضوع المخاطر وإدارتها من الموضوعات التي تعتبر محل اهتمام كثير من المنظمات العلمية والمهنية في العديد من دول العالم لما لها من مزايا في درجة ونوعية منشآت الأعمال بما يعكس على أسواق المال ومن مشاركة ذلك الاهتمام صدور معيار ISO 31000 والذي أضيف طابعاً رسمياً على إدارة المخاطر وحدد بثقة مراحل ومبادئ إدارة المخاطر بشكل يمكن تطبيقه على كافة أنواع المنشآت، وأيضاً نال ذلك الموضوع اهتمام الباحثين في الحلول المحاسبية من ناحية كيفية القيام والأفصاح المحاسب عن المخاطر وإدارتها.

- هناك نظام قوي لإدارة المخاطر والتي تتضمن وجود إطار محدد لها مثل إنجلترا وآمريكا وأستراليا والمستوى الدولي في حين لا يوجد إطار محدد في البيئة المصرية، وأن إطار التقرير عن المخاطر والذي يتضمن إصلاح كلي يوجد في المانيا في حين الإطار الذي يتضمن الإصلاح الجزئي مثل أستراليا وآمريكا والمستوى الدولي ومصر وإنجلترا.

- أن هناك حاجة لدى أصحاب المصالح بتوزيع الإفصاحات الحالية لتضمن الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها منظومات الأعمال بكافة أنواعها وكيفية قيام الإدارة بالتعامل معها ورغم أن المتطلبات التشريعية والتنظيمية والمعايير المحاسبية طالب بالنفاذ بالإفصاح عن المخاطر وإدارتها إلا أنها تتصف بالجزئية وعدم الشمول عند الإفصاح عن المخاطر باستثناء معيار المحاسبة الألماني رقم (5) والذي تفاوت بالتفاصيل محتوى التقرير عن المخاطر، ويستغرق من ذلك بأن هناك حاجة لإطار إعداد وعرض التقرير عن المخاطر، وأن يتمثل في شكل معيار محاسبي دولي.

- توصل البحث لنموذج مفترض لتقرير الإدارة عن إدارة المخاطر مبرر ومؤثر علمياً، وذلك بالاستناد إلى دراسة مقارنة للإصدارات المهنية في مصر والدول المتقدمة، والذي تضمن مفهوم، أهداف، مبادئ، شكل، ومحتوى ذلك التقرير.

- يشمل التقرير عن المخاطر وإدارتها أحد أدوات أو مداخل دعم تقارير الأعمال المتكاملة.
التوصيات:

1. تطوير معايير المحاسبة المصرية ليكون هناك معيار مستقل عن "الإفصاح عن المخاطر وإدارتها". "غزار المعيار الأسترالي رقم (6)"، بعد تحديد بما يفي باحتياجات أصحاب المصالح وينتبغ مع المستجدات في بيئة الأعمال المصرية، مع الأخذ في الاعتبار إطار المقترح من الدراسة الحالية.

2. يوصي الباحث بمزيد من البحوث المستقبلية في مجال الإفصاح عن المخاطر وإدارتها منها تطوير إطار المقترح في الدراسة الحالية أو اختيار استدلال متعدد من وجهة نظر المعنيين وأصحاب المصالح، وقياس الآثار الاقتصادية للإفصاح عن المخاطر وإدارتها.

المراجع بالعربية:

1. أبوزيد، عبد محمود. "أثر مستوى الإفصاح السردي بالتقارير السنوية على سعر السهم". دراسة تطبيقية على الشركات المقيمة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد 24، العدد 2، ص ص 67-121.

2. سامي، عاصم عبد المنعم أحمد. "أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيمة بالبورصة المصرية"؛ دراسة تجريبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد 24، العدد 2، ص ص 161-228.

3. سلامة، ليمن محمد السعيد. "أثر جودة لجنة إدارة المخاطر ودوره حياة الشركة على جودة الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية وانعكاسه على سمعة الشركات"؛ دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد 24، العدد 2، ص ص 10-78.


5. علي، أبين صابر سيد. "دراسة أعمى وأثر الإفصاح غير المالي لتقدير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة وإدراك أصحاب المصالح"؛ مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد 26، العدد 2، ص ص 20-62.

6. عمران، صالح محمد. "حوكمة الشركات ومشكلات الوكالة (حالة الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر)"؛ دراسة تحليلية ميدانية، "مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 59، ص ص 32-83."
- Periodicals


- "National and international developments in risk reporting: may the German accounting standard 5 lead the way internationally?", German law journal, Vol.6, No.8, 2005.


- IRM (Institute of Risk Management), A Risk Practitioners Guide to ISO 31000: 2018, 2018


- BCBS (The Basel Committee on Banking Supervision), CGFS (Committee on the global financial system of the G-10 central banks), IAIS (International association of insurance supervisors) & IOSC (International organization of securities commissions), "Multidisciplinary working group on enhanced disclosure", April 2001.


- The internal audit function in banks", December 2011.


- COSO (Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission), "Effective enterprise risk oversight – the role of the board of directors", 2009.


- "Boards And Risk – A summary of discussions with companies, investors and advisers", September 2011.
- GAS (German Accounting Standard), "German Accounting Standard No. 5-Risk reporting", German Accounting Standards Board,2000.
- SEC( SECURITIES AND EXCHANGE COMMISSION)." Risk Management Controls for Brokers or Dealers with Market Access- Final rule ", November 2010

SSA,Superannuation safety amendment act 2004, no.53,2004